تنويع مصادر تمويل التعليم
في ضوء توجهات رؤية المملكة العربية السعودية 2030م: دراسة تحليلية

إعداد

أ/ فيصل عياد سليم الجهني

باحث دكتوراه في القيادة والادارة التربوية، قسم الإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة طيبة

تنويع مصادرتمويل التعليم في ضوء توجهات رؤية المملكة العربية السعودية 2030م: دراسة تحليلية.

فيصل عياد سليم الجهني

قسم الإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة طيبة، المملكة العربية السعودية.

البريد الالكتروني: goood1400@hotmail.com

ملخص:

هدفت الدراسة للتعرف على أبعاد رؤية المملكة 2030م المعززة للتوجه نحو تنويع مصادر تمويل التعليم العالي وواقع الإنفاق على التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، والتعرف على المصادر المقترحة لتمويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية في ضوء رؤية المملكة 2030. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي القائم على جمع وتحليل المعلومات التي تضمنتها أدبيات الدراسات السابقة المتعلقة بتمويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، ورؤية المملكة 2030 ونظام الجامعات الجديد والمواد المتعلقة بتمويل التعليم. واشتمل البحث على الإطار النظري والذي اقتصر الحديث فيه على رؤية المملكة 2030 وتسليط الضوء على الأنظمة التي تخص تمويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، حيث قام الباحث بمسح الدراسات المتعلقة بالموضوع من خلال استعراض عشر دراسات، وبين أن الدراسة تتفق مع جميع الدراسات السابقة في تأكيدها على أهمية التنوع في مصادر تمويل التعليم العالي كونه أصبح ضرورة ملحة، ومن الصعب الاستمرار في الاعتماد على نمط تمويل أحادي من قبل الدولة. واقتصرت حدود الدراسة الحالية على اقتراح بدائل متنوعة لتمويل التعليم في الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية. كما ذكر الباحث العديد من التوصيات كان من أبرزها: على الجامعات السعودية الحكومية التدرج بفرض رسوم دراسية لكي يتعود الطلاب وأولياء الأمور على المشاركة بتحمل جزء من كلفة التعليم في كل مراحل التعليم العالي، وكذلك عليها تنمية الأوقاف الجامعية والاستفادة من النماذج العالمية والوطنية الرائدة في مجال الأوقاف الجامعية، وعلى الجامعات السعودية الحكومية تحويل المكافآت الطلابية إلى بنك يتم الاستثمار فيها لتعزيز تمويل الجامعة والصرف منها للطلاب المستحقين حسب الحاجة حتى نضمن تكافؤ الفرص بين الطلاب. وعلى وزارة التعليم تشجيع القطاع الخاص للمشاركة في إنشاء جامعات وكليات غير ربحية ذات تخصصات حديثة ويتطلبها سوق العمل على غرار كليات سليمان الراجحي. والقيام بخصخصة بعض القطاعات داخل الجامعات وخصوصاً الخدمية وتسليمها إلى شركات القطاع الخاص بحيث تترك إلى تنافس تلك الشركات في تنفيذها مقابل كلفة مالية تدفع لها. وقدمت الدراسة عدد من المقترحات وهي: على الجامعات السعودية القيام بدراسة شاملة للهياكل واللوائح وسياسات اختيار الكوادر الوظيفية. والقيام بدراسة تقييمية لبرامجها الحالية وتوفير برامج تعليمية حديثة ذات جودة عالية تتناسب مع سوق العمل، وعلى الجامعات السعودية إجراء دراسة معمقة لاستقطاب طلاب دوليين من داخل وخارج المملكة بمقابل مالي.

الكلمات المفتاحية: تمويل التعليم، مصادر تمويل التعليم، الرسوم الدراسية، توجهات رؤية المملكة العربية السعودية 2030م،

Diversification of Education Financing Sources in the Light of the Vision of Kingdom of Saudi Arabia 2030: An Analytical Study

Faisal Ayyad Salim Al-Juhani

PhD Researcher in Educational Leadership and Administration, Department of Educational Administration, College of Education, Taibah University

Email: goood1400@hotmail.com

ABSTRACT:

The study aimed to identify the dimensions of the vision of Kingdom 2030 which enhance trends towards diversifying higher education funding sources and the status-quo of spending on higher education in Kingdom of Saudi Arabia. It also identified the proposed sources of financing higher education in Kingdom of Saudi Arabia. The study depended on the descriptive approach based on collection and analysis of information included in the literature of previous studies related to financing of higher education in Kingdom of Saudi Arabia. The research included theoretical framework, in which the discussion was limited to Kingdom's vision 2030 and shed light on regulations related to financing higher education in the Kingdom of Saudi Arabia. The researcher surveyed studies related to the subject by reviewing ten studies, and indicated that the study agrees with all previous studies in its emphasis on the importance of diversity in higher education funding sources as it has become an urgent necessity. It is difficult to continue relying on a unilateral state funding model. The current study was limited to suggesting various alternatives for financing education in public universities in Kingdom of Saudi Arabia. The researcher also developed a number of recommendations, the most prominent of which were: Saudi public universities should gradually impose tuition fees so that students and parents get used to participating in bearing part of the cost of education in all levels of higher education, as well as developing university endowments and benefiting from leading global and national models in field of endowments undergraduate, Saudi public universities should transfer student rewards to a bank that is invested in to enhance university's funding and disbursement of it as needed in order to ensure equal opportunities for students. Ministry of Education should encourage the private sector to participate in the establishment of non-profit universities and colleges with modern specializations and required by labor market, similar to the colleges of Sulaiman Al-Rajhi. Privatizing some sectors within universities, especially services, and handing them over to private sector companies, leaving them to compete in implementing them in return for a financial cost to be paid to them. The study made a number of suggestions: Saudi universities should conduct a comprehensive study of structures, regulations and policies for selecting job cadres. And carrying out an evaluation study of its current programs, providing modern educational programs of high quality commensurate with labor market, and Saudi universities should conduct an in-depth study to attract international students from inside and outside Kingdom for a fee.

Keywords: education financing, education financing sources, tuition fees, directions of the vision of the Kingdom of Saudi Arabia 2030.

المقدمة:

لقد أصبح التعليم حجر الأساس للانطلاق نحو التقدم والرقي لأي مجتمع، إذا تم الاهتمام به وتخصيص الموارد الكافية لإعداد خريجيه وتدريبهم بطريقة سليمة، والاستفادة منهم في الزمان والمكان المناسبين، فالتعليم يتحقق من خلاله التنمية بشتى جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتكنولوجية وغيرها. بل أضحى عملية هامة تحتمها سمة التنافسية التي يتصف بها عصرنا الحالي.

ولقد كانت النظرة السابقة أن التعليم حق من حقوق الإنسان وواجب من واجبات الحكومات وعليها القيام به وتحمل نفقاته وتيسيره لكل فرد لتحقيق التكافؤ بين أفراد المجتمع، لكن مع تزايد الطلب على التعليم العالي من قبل المجتمع مما شكل تحدي للجامعات في استيعاب الأعداد المهولة وكيفية الجمع بين الكم والكيف، هذا التحدي يستدعي عملية تمويل مستمرة ومتنامية تتسق مع أعداد الطلاب المتقدمين للدراسة بالجامعات، إلا أنه أصبح من الصعب على الحكومات الاستمرار في تمويل التعليم من الميزانية العامة للدولة خصوصاً في ظل الركود الاقتصادي الحالي وانخفاض أسعار النفط عالمياً الذي يعد المصدر الرئيس الذي يمول الميزانية العامة للدولة، وهو الأمر الذي بات يؤرق متخذي القرار والمهتمين في التعليم العالي، وهو ما يستدعي الوقوف الجاد والتخطيط الدقيق لإيجاد مصادر تمويلية متنوعة لتخفيف العبء على الميزانية العامة واستقرار الانفاق في الجامعات من مصادر متعددة حتى تتمكن من أداء رسالتها بالمستوى المطلوب.

والتحدي في تمويل التعليم العالي ليست مشكلة على المستوى المحلي فقط، بل على المستوى العالمي، حيث أشار فرستيجن (Verstegen. 2011) إن تمويل التعليم يأخذ النصيب الأكبر من ميزانيات الدولة والحكومات المحلية ومازال القلق مستمر من قبل المشرعين والمربين والجمهور حيال تمويل التعليم.

والجامعات في مختلف دول العالم تواجه ضغوطا مجتمعية كبيرة نتيجة لازدياد الطلب على التعليم العالي، في مقابل تناقص المخصصات المالية، أو عدم كفايتها لمواكبة الاحتياجات التعليمية والخدمية لهذه الجامعات، وسعيها لتحقيق تعليم حديث ومنافس وغير تقليدي. ومن المتوقع ازدياد مشكلة تمويل الجامعات في المستقبل المنظور والبعيد، وهو ما يحتم المبادرة باتخاذ خطوات عملية لمواجهة هذا التحدي وذلك لصعوبة إحداث تطور نوعي وكمي في مدخلات وعمليات ومخرجات نظام التعليم العالي في ظل غياب سياسات واضحة ومحددة مقترنة بممارسات وأساليب عملية تهدف إلى تنمية الموارد الذاتية للجامعات (الحربي،2015).

ونحن بالمملكة العربية السعودية جزء من هذا العالم الذي يشهد ضغوطاً مجتمعية كبيرة على التعليم العالي، إلا أن جامعاتنا تعتمد في تمويلها بدرجه كبيرة على الإنفاق الحكومي، مع وجود بعض المصادر التي لا تكاد تذكر، بل إنه يتم صرف مبالغ مالية شهرية من ميزانيات الجامعات كمكافآت لجميع الطلاب بدون أي تحديث على تشريعاتها وأهميتها، حيث يصرف لكل طالب مكافأة شهرية قدرها ألف ريال للتخصصات العلمية وثمانمائة وخمسون ريال للتخصصات الأدبية، لذلك جاءت رؤية المملكة 2030 لتضع الأطر الاستراتيجية نحو اقتصاد مزدهر قائم على المحافظة على الموارد الحيوية وتعاون الجميع، والالتزام بكفاءة الإنفاق والتوازن المالي، وهو الأمر الذي يشكل لنا منطلقات نسعى من خلالها إلى تنوع مصادر تمويل للتعليم مستديمة قائمة على

مشاركة الجميع، وجاءت هذه الدراسة لتسد واقعاً ملموساً في تنويع مصادر تمويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية في ضوء رؤية المملكة 2030.

مشكلة الدراسة:

في ظل التغيرات الاقتصادية المتقلبة في أسعار النفط الذي يعد المصدر الرئيس للدخل بالمملكة، والذي انعكس بدوره على ميزانية الدولة بشكل عام والتعليم بشكل خاص حيث يلاحظ تراجع واضح في ميزانية التعليم من 220 مليار في عام 2018 إلى 193 مليار في عام 2019 و186 في العام الحالي 2021م، إلا أن التعليم مازال يحتل الصدارة بين بقية القطاعات ويحتل المرتبة الأولى للإنفاق (وزارة المالية،2021).

ويلاحظ الباحث من خلال عمله بالجامعة انخفاض الميزانية العامة للجامعة واقتصار الصرف على بنود محددة؛ نظراً لاعتماد الجامعات بالمملكة على التمويل الحكومي المتراجع، وإن وجدت بعض المصادر الأخرى إلا أنها لا تشكل رقماً مهماً، لذلك جاءت رؤية المملكة 2030 لتضع الأطر العامة لتنويع مصادر الدخل بشكل عام وقطاع التعليم العالي بشكل خاص حيث صدر مؤخراً نظام الجامعات الجديد الذي يحث الجامعات على تنويع مصادر تمويلها وعدم الاكتفاء بما يقدم من الحكومة.

أسئلة الدراسة:

جاءت هذه الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية:

- ما أبعاد رؤية المملكة 2030م المعززة للتوجه نحو تنويع مصادر تمويل التعليم العالي؟
- ما واقع الإنفاق على التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية كما تكشف عنه الأدبيات؟
- ماهي المصادر المقترحة لتمويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية في ضوء رؤية المملكة 2030؟

أهدف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية للتعرف على:

- أبعاد رؤية المملكة 2030م المعززة للتوجه نحو تنويع مصادر تمويل التعليم العالي.
- واقع الإنفاق على التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية.
- المصادر المقترحة لتمويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية في ضوء رؤية المملكة 2030.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة الحالية من أهمية التعليم العالي، ودوره البارز الذي يقود إلى تطور المجتمع بشكل عام، وما يترتب على تمويله من تحقيق الغايات المرسومة للجامعات على أكمل وجه.

قد تفيد نتائج الدراسة الحالية القائمين على وزارة التعليم والعاملين بالجامعات السعودية في تعريفهم بالمصادر المتنوعة للتمويل والتي يمكن من خلالها تعزيز الإيرادات الذاتية للجامعات وفقاً لرؤية المملكة 2030، والتعرف على جوانب القوة والجوانب التي بحاجة إلى تحسين فيما يخص تمويل الجامعات، ومن ثم العمل على تدارك النقص ومعالجة الملاحظات التي تبرزها نتائج الدراسة الحالية.

مصطلحات الدراسة:

تتضمن الدراسة الحالية المصطلحات التالية:

مصادر تمويل التعليم: يقصد بها الجهات التي تعنى بتوفير الموارد اللازمة للجامعات لتصل إلى تحقيق أهدافها (المنقاش والسالم، 2018).

ويقصد بها في الدراسة الحالية مجموعة الجهات التي يتم من خلالها تمويل التعليم العالي سواء من داخل الجامعة كالرسوم الدراسية أو من خارج الجامعة كالهبات.

تمويل التعليم العالي: تتفق هذه الدراسة مع تعريف الحربي (2015). لتمويل التعليم العالي بأنه: "الموارد المالية والعينية المخصصة لدعم برامج وأنشطة الجامعات، والعمل على تنويع مصادرها، واستثمارها بما يسهم في تحقيق غايات وأهداف سياسة التعليم العالي بأكبر قدر من الكفاءة والفاعلية والتوازن والعدالة".

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: تنويع مصادر تمويل التعليم العالي في ضوء رؤية 2030م.

الحدود المكانية: الجامعات السعودية الحكومية.

الحدود الزمنية: العام الدراسي 2021م.

الإطار النظري:

شهد التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية قفزات نوعية خلال السنوات الماضية، وتطورًا بارزاً شمل جميع جوانب العملية التعليمية، ولكن مع هذه التطورات برزت العديد مِن التحديات التي تواجه نظام التعليم في المملكة، ومن أهمها: عملية تمويل التعليم خصوصاً في ظل ازدياد الطلب على التعليم، والتغيرات الاقتصادية على المستوى المحلي والعالمي، وأحادية تمويل التعليم في المملكة لكونه يعتمد على المصدر الحكومي الذي يعتمد على المصدر الأكبر له وهو النفط، إلا أنه في ظل هذه التحديات جاءت رؤية المملكة 2030م التي تهدف إلى التحول من مجتمع يعتمد على النفط إلى مجتمع مزدهر قوي يقوم على سواعد أبناءه قامت الوزارة بخطوات جادة لمواكبة رؤية المملكة ووضع الأهداف الاستراتيجية لمواجهة التحديات، منها: تنويع مصادر تمويل التعليم.

رؤية المملكة 2030

خصص مجلس الوزراء جلسته التي عقدها يوم الاثنين الثامن عشر من شهر رجب لعام 1437هـ الموافق 25 أبريل 2016م برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله .للنظر في مشروع رؤية المملكة العربية السعودية 2030 الصادر في شأنه قرار مجلس

الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (3 . 31 / 37 / ق) وتاريخ 12 / 7 / 1437هـ، وما تضمنه خطاب صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (2719) وتاريخ 18 / 7 / 1437هـ في شأن مشروع الرؤية، وقد قرر المجلس حيال ذلك ما يلي:

أولاً: الموافقة على رؤية المملكة العربية السعودية 2030، الصادر في شأنها قرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (3- 31 / 37 / ق) وتاريخ 12 / 7 / 1437هـ، بحسب الصيغة المرفقة لهذا القرار.

ثانياً: قيام مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بوضع الآليات والترتيبات اللازمة لتنفيذ هذه الرؤية ومتابعة ذلك.

ثالثاً: قيام الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى - كل فيما يخصه - باتخاذ ما يلزم لتنفيذ هذه الرؤية، وفقاً للآليات والترتيبات المشار إليها في البند (ثانياً) من هذا القرار. (https://cutt.us/Fsahb).

وقدمت الوزارة حلول مبتكرة ومتنوعة لتمويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، انطلاقاً من محاور الرؤية وأهدافها، حيث قامت الجهات المسؤولة على التعليم بإصدار نظام جديد للجامعات السعودية أصدر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (183) بتاريخ 1/ 3 / 1441هـ، والذي سيخلص الجامعات من كثير من الإجراءات البيروقراطية التي تكبلها من الانطلاق نحو تطوير العملية التعليمية والبحثية وتنمية مواردها المالية (هيئة الخبراء بمجلس الوزاء،1442). وأبرز ما جاء في هذا النظام الجديد ما يلي:

المادة الثامنة والأربعون: يجوز للجامعة أن تنشئ لها - بإشراف مجلس النظارة- أوقافاً يكون لها الشخصية المعنوية المستقلة، وتكون إدارتها وفق القواعد المنظمة التي يقرها مجلس شؤون الجامعات بما لا يتعارض مع شروط الواقفين، ويجوز للجامعة ولأوقافها تأسيس الشركات أو المشاركة في تأسيسها أو الدخول فيها شريكاً أو مساهما وذلك وفقاً للإجراءات النظامية.

المادة التاسعة والأربعون: تتكون إيرادات الجامعة من الآتي:

- الإعانة التي تخصصها الدولة لها وفق القواعد المنظمة لبرنامج تمويل الجامعات.
- المقابل المالي للبرامج الدراسية والدبلومات والدورات والخدمات التي تقدمها.
- التبرعات، والهبات، والمنح، والوصايا، والأوقاف. ريع أملاكها، واستثماراتها، وأوقافها.
- الموارد المالية الأخرى التي يقرها مجلس الأمناء، على ألا تتعارض مع أهداف نشاط الجامعة وطبيعته. وتفتح الجامعة حسابًا لها في مؤسسة النقد العربي السعودي، وتفتح حساباً خاصاً لأوقاف الجامعة، ولها ولأوقافها فتح حسابات أخرى في أيّ من البنوك المرخص لها بالعمل في المملكة، وتودع فيها إيراداتها ويصرف من الحساب وفق القواعد المنظمة التي يقرها مجلس شؤون الجامعات.

المادة الخمسون: للجامعة أن تتقاضى مقابلاً مالياً لتنمية إيراداتها الذاتية، ومنها ما يأتي:

- رسومٌ دراسية لبرامج الدراسات العليا، وبما لا يخل بجودة المنتج العلمي.
- رسومٌ دراسية لبرامج الدبلومات والدورات التعليمية والتدريبية، وذلك وفقًا للقواعد العامة التي يضعها مجلس شؤون الجامعات.
- رسومٌ دراسية من الطلبة غير السعوديين، ويستثنى من ذلك المنح الدراسية المجانية وفق القواعد المنظمة لذلك.
- مبالغ مالية مقابل القيام ببحوث علمية، أو خدمات استشارية، لجهات أخرى داخلية أو خارجية، وبما لا يخل بأهداف الجامعة ورسالتها.
- مبالغ مالية نتيجة استثمار الإيرادات المالية النقدية والعينية وتنميتها وفقًا للوائح المنظمة للاستثمار والإيرادات الذاتية وإدارة الأوقاف في الجامعة.
- مبالغ مالية مقابل التعاقد مع الجهات الحكومية وغيرها لتأمين ما تحتاجه تلك الجهات من الكفايات الوطنية من أعضاء هيئة التدريس لأداء مهمات تُحدّد وفقًا لعقد عمل يعتمد من الجهتين.
- بعد موافقة عضو هيئة التدريس والمجالس المختصة، مع مراعاة استمرار عضو هيئة التدريس في أداء الحد الأدنى من أعماله الأكاديمية كالتدريس والإشراف العلمي وحضور المجالس العلمية.
- مبالغ مالية مقابل القيام بدراسات أو خدمات أو استشارات للجهات الحكومية وغيرها بموجب عقد يعتمد من الجهتين، عند الحاجة للكفايات الوطنية من أعضاء هيئة التدريس، وتدرج تلك العائدات في حساب مستقل للإنفاق منه وفقًا للوائح المعتمدة من مجلس الأمناء. (هيئة الخبراء بمجلس الوزاء،1442).

الدراسات السابقة:

لقد قام الباحث بمسح الدراسات المتعلقة بالموضوع وهي كالتالي:

وركزت دراسة (المالكي،2013). بشكل رئيس على المصادر أو البدائل المختلفة لتمويل التعليم، وذلك من أجل الإفادة لزيادة الموارد المالية للتعليم، وخصوصاً التعليم العالي الحكومي في المملكة العربية السعودية، وفي سبيل ذلك استعرضت الدراسة أزمة تمويل التعليم وأهم مؤشرات تمويل التعليم، وأشارت إلى الوضع في المملكة العربية السعودية الذي يدل على أن الإنفاق على التعليم في ارتفاع مستمر بشكل عام، وخلصت الدراسة إلى ضرورة الأخذ ببدائل مختلفة لتمويل التعليم في المملكة بجانب المصدر الرئيس وهو الحكومة، وذلك كمشاركة الأفراد في تمويل تعليمهم بالقدر الذي لا يؤثر على معدلات الالتحاق وتكافؤ الفرص، ومشاركة القطاع الخاص ممثلاً في شركاته ومؤسساته المختلفة من خلال الضرائب التشجيعية أو القروض أو الدعم والتبرع وغير ذلك، واستثمار الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة للمؤسسات التعليمية، كتقديم الاستشارات والبحوث المختلفة للجهات الأخرى، مع الاستفادة من المرافق والأجهزة التعليمية في الفترات المسائية والإجازات والمواسم، وتأجير العقار غير المستثمر وغيره.

وقام جانا وانجارز (Jana and Ingars,2014) بتحليل نماذج تمويل التعليم العالي وخصائصها في دول أوروبا الوسطى والشرقية (بلغاريا، جمهورية التشيك، قبرص، إستونيا، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، مالطا، بولندا، رومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا) وللوصول إلى نتائج البحث، قام الباحثون بتحليل نماذج تمويل التعليم العالي لكل بلد من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، ومعرفة الاختلافات الحالية في نماذج تمويل مؤسسات التعليم العالي في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية فيما يتعلق بالتمويل: ومن خلال تقييم نماذج التمويل في تلك البلدان بشكل عام، خلصت المقالة إلى أن جميع البلدان التي حللت هذه النماذج أساسًا من عدة أوضاع تمويلية، فكان هنالك التمويل الحكومي المباشر، والتمويل من قبل مختلف الصناديق الهيكلية للاتحاد الأوروبي، والإيرادات الخاصة لمؤسسات التعليم العالي - الرسوم الدراسية، المشاريع، وتوريد الخدمات، وبراءات الاختراع، والمنح، وغير ذلك من الرسوم الدراسية، والتي يمكن تغطيتها إما من قبل عائلة الطالب أو عن طريق قرض مصرفي. وعلى الرغم من الاختلافات في المصادر المباشرة والتمويل غير المباشر في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، تم تحديد العديد من المهام المشتركة متوسطة الأجل مثل: زيادة تمويل الدولة للتعليم العالي، منح استقلالية أكبر في إدارة الموارد المالية، ضمان مباشر الارتباط بين نتائج الأداء والتمويل المخصص، تشجيع تنويع مصادر التمويل. وكذلك إقامة تعاون بين المؤسسات البحثية والشركات والبلديات. وأوصت المقالة أنه يجب على مؤسسات التعليم العالي في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية تحسين كفاءة الإدارة المالية والأنظمة بشكل هادف بطريقة تقترب من مستوى الجامعات الأوروبية والعالمية الرائدة في الاقتصاد المعولم.

وهدفت دراسة الحربي (2015). إلى التعرف على مصادر تمويل الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية، والوقوف على أبرز التجارب العالمية لتمويل الجامعات، واقترح بدائل لتمويل التعليم في الجامعات الحكومية السعودية، وجامعة الملك سعود على نحو خاص. واستخدمت الدراسة أسلوب المنهج الوصفي التحليلي لما تضمنته أدبيات تمويل التعليم العالي، والتجارب العالمية في هذا المجال بالإضافة إلى الاستفادة من نتائج وتوصيات الدراسة السابقة حول موضوع الدراسة. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن مصادر تمويل الجامعات الحكومية السعودية هي متشابهة بشكل عام، تتمثل في مخصصاتها السنوية من ميزانية الدولة، ورسوم العقود الاستشارية مع المؤسسات الحكومية، والأهلية، بالإضافة إلى رسوم البرامج الدراسية والتدريبية. كما أظهرت النتائج بأن عددا من الجامعات أقرت خططا لتنويع مصادر دخلها عن طريق كراسي البحث العلمي، والأوقاف، ومراكز الأبحاث، مستفيدة من التجارب الرائدة للجامعات البريطانية، والألمانية، والأمريكية. واقترحت الدراسة عدة بدائل لتمويل الجامعات السعودية، ومنها: حاضنات الأعمال، والشراكة مع المؤسسات الأهلية لتدريب الخريجين، والتبرعات المالية والعينية، والتوسع في كراسي البحث والأوقاف الخيرية، إضافة إلى ترشيد الإنفاق والاستثمار الأمثل لموارد الجامعة، وتحديد أولوياته. وأوصت الدراسة بمنح الجامعة صلاحيات مالية وإدارية كافية لاستثمار مواردها بصورة مباشرة دون الارتباط بالإجراءات الرسمية المعقدة، وتشجيع الأبحاث التطبيقية ذات المردود المالي الكافي. والتسويق الفعال لبرامج الجامعة وأنشطتها بما يسهم في الحصول على رعاية الشركات والبنوك والمصانع ماليا بعقود سنوية مجزية. وتفعيل أنشطة كراسي البحث القائمة حاليا، وزيادة أعدادها في الجامعات، وتوظيف موارد الأوقاف الخيرية لتكون مصادر رئيسة لتمويل الجامعات على المدى الطويل.

وهدفت دراسة (Alper and Gonca,2015). لمعرفة مدى مشاركة القطاع العام أو الخاص في تمويل التعليم العالي في مجموعة من البلدان المتقدمة الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو الاتحاد الأوروبي، وتم تحليل البيانات الإحصائية من مختلف البلدان وتحديد أوجه التباين والتشابه بينهما في مشاركة القطاع العام أو الخاص في تمويل التعليم العالي؟ وما هو الاتجاه العام في تكلفة المشاركة في التعليم العالي على مستوى العالم؟ وتحديد كل من مستويات مساهمة كل جهة في تمويل التعليم العالي؟ وكشفت الدراسة حقيقة أن المشاركين في تمويل التعليم العالي في كل بلد يختلفون عن بعضهم البعض، وأن بعض الدول لديها أنظمة تمويل متميزة في التعليم العالي. وقد تبين أن مشاركة القطاع الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكوريا أكثر أهمية من مشاركة القطاع العام، والقطاع العام أكثر هيمنة في معظم البلدان الأوروبية.

وقامت دراسة (الدهمش،2019). بالتعرف على واقع تمويل الجامعات السعودية، ومن ثم وضع التصور المقترح لتمويل الجامعات السعودية في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج العلمي الأكثر مناسبة لطبيعة الدراسة الحالية، وتوصلت إلى نتائج منها أن الجامعات السعودية تعتمد اعتماداً كلياً على ميزانية الدولة، وأن اللوائح والأنظمة تسمح للجامعات في تنويع مصادر تمويلها كاستثمار أملاك الجامعة والمشاريع البحثية والأوقاف.

وتناولت دراسة (الدمخ، والعتيبي، والبارقي،2019). وضع تصور مقترح لتطوير نظام تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية، وباستخدام تحليل (SWOT) تم بناء تصور مقترح لتطوير نظام تمويل التعليم وفق المنهجية العلمية. وخلصت النتائج لتؤكد على اقتصار نشاط المؤسسات التعليمية بالمملكة على الجانب التعليمي والأكاديمي في خلق فجوة كبيرة بين رسالتها في خدمة المجتمع وطاقاتها المعرفية غير المستثمرة، وهذا يستدعي ضرورة إيجاد بدائل لتمويل التعليم والتقليل من الاعتماد على الدعم الحكومي، من خلال تبني استراتيجيات جديدة لسد النقص في الاستثمارات والموارد المالية، خصوصاً مع زيادة النمو السكاني، وازدياد الطلب المجتمعي على التعليم العالي. وهذا ما تم تقديمه كتصور مقترح وفق مسارات مقترحة لإيجاد بدائل لتمويل التعليم في المملكة العربية السعودية وفق رؤية 2030.

أما دراسة البابطين (2019). جاءت للتعرف على كيفية تنويع مصادر نظام تمويل التعليم بالمملكة العربية السعودية لمواكبة رؤية 2030، في ضوء التجربة الأمريكية، واقتراح بدائل لتمويل التعليم بالمملكة، واستخدمت المنهج المقارن، وخلصت نتائج الدراسة أن مصادر تمويل التعليم بالمملكة حكومية وأن مشاركة القطاع الخاص ضئيلة جداً، وأن من أبرز التحديات التي تواجه تمويل التعليم بالمملكة ارتفاع نسبة الانفاق الحكومي على التعليم، ورفض بعض القيادات الشراكة مع القطاع الخاص، وأوصت الدراسة بضرورة نشر ثقافة المشاركة في كلفة التعليم والتوجه نحو الجامعة المنتجة وتقديم المنح والمساعدات الطلابية من خلال القروض البنكية، وتشجيع رجال الأعمال للمساهمة في الكراسي البحثية والتبرع والأوقاف.

لقد هدفت دراسة (آل دربة، والجبري، 2020).للوصول إلى أفضل بدائل لتمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية في ضوء بعض التجارب العالمية، وذلك من خلال استعراض بعض التجارب العربية والعالمية ذات العلاقة بطرق تمويل التعليم الجامعي للاستفادة منها في ايجاد البدائل التمويلية بما يتناسب مع خصائص المملكة العربية السعودية، واعتمدت الدراسة

على أسلوب المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع وتحليل المعلومات التي تضمنتها أدبيات تمويل التعليم الجامعي، وكذلك التجارب العالمية لتمويل التعليم الجامعي، بالإضافة إلى ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة من نتائج وتوصيات حول الموضوع، واستعرضت الدراسة نماذج من بدائل التمويل في أمريكا وكندا وهولندا ومصر ومقارنتها بالسعودية، وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات، من أهمها: تشجيع رجال الأعمال للاستثمار في التعليم ، وإتاحة الفرصة للشركات الكبرى بأن تتولى فتح مؤسسات تعليمية، وتفعيل شراكة المجتمع مع الجامعات وتشجيع التطوع.

وجاءت دراسة الغامدي (2020). لقياس درجة أهمية مبررات تنويع مصادر تمويل التعليم العالي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، ودرجة فاعلية الآليات المتبعة من أجل تحقيق ذلك، وتم استخدام المنهج الوصفي الارتباطي، والاستبانة كأداة للبحث. كما تم تطبيقها على عينة من عمداء ووكلاء كليات جامعة أم القرى ممن يشكلون ما نسبته 36 % تقريبًا من مجتمع البحث. وخلصت النتائج ومبررات تنويع مصادر تمويل التعليم العالي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة والفقرات التابعة لها من وجهة نظر القادة الأكاديميين في جامعة أم القرى قد جاءت ضمن مستوى مرتفع وباتجاه إيجابي في حين جاءت نتائج آليات تنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي ضمن مستوى متوسط وباتجاه سلبي. وأوصت الدراسة إلى ضرورة تبني فلسفة الجامعة المنتجة، من خلال وضع استراتيجية للتمويل الذاتي المعتمد على ما تقدمه الجامعات من منتجات علمية وبحثية، وإعادة النظر في آليات إنفاق الميزانيات المخصصة لمؤسسات التعليم العالي وذلك بهدف تحسينها وابتكار بدائل أفضل تعمل على ترشيد الإنفاق وتحديث آلياته في آن واحد.

وهدفت دراسة (الفراج،2020). إلى التعرف على التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية والحلول المقترحة للتمويل، واستخدم المنهج الوصفي المسحي وأداة الاستبانة، ووزعت على العمداء والوكلاء لجميع الكليات بجامعة شقراء، واشتملت على محورين هي: التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، والحلول المقترحة للتمويل، وكانت النتائج أن أهم التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية هي: اعتماد الجامعات على الدعم الحكومي فقط، وضعف ارتباط البرامج البحثية بالمؤسسات الإنتاجية بالمجتمع، وضعف اعتمادات النفقات الاستثمارية مقارنة باعتماد النفقات الجارية، وأن أهم الحلول للتمويل هي: تطوير النظام المالي والاداري في مؤسسات التعليم العالي واستثمار الصناديق المالية بالجامعات وترويج البحوث العلمية وتسويقها وتشجيع الابتكارات والأنشطة والخدمات الجامعية وتنشيط الاهتمام بالأوقاف الجامعية وإنشاء علاقات تعاونية بين الجامعات ومؤسسات المجتمع الإنتاجية وقد أوصت الدراسة بمنح الجامعات الاستقلال الإداري وتبني صيغة الجامعة المنتجة وإعادة النظر في سياسة التمويل الحكومي للجامعات.

التعليق على الدراسات السابقة:

اتفقت الدراسة الحالية مع جميع الدراسات السابقة من حيث البيئة التي أجريت فيها وهي المملكة العربية السعودية، إلا أنها اختلفت مع دراسة كلا من جانا وانجارز (Jana and Ingars,2014)، والتي كانت في دول أوروبا الوسطى والشرقية ودراسة (Alper and Gonca,2015)،

والتي كانت في مجموعة من البلدان المتقدمة الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو الاتحاد الأوروبي، واتفقت الدراسة الحالية مع جميع الدراسات السابقة في تأكيدها على أهمية التنوع في مصادر تمويل التعليم العالي كونه أصبح ضرورة ملحة، ومن الصعب الاستمرار في الاعتماد على نمط تمويل أحادي من قبل الدولة. وتتفق الدراسة الحالية مع جميع الدراسات السابقة على أن نمط التمويل الحكومي هو السائد بالمملكة العربية السعودية.

وتميزت الدراسة الحالية عن دراسة الحربي (2015) كونها تناولت المحاور والأبعاد والبرامج واللوائح التي جاءت بها رؤية 2030م لتنويع مصادر التمويل التعليم العالي من خلالها.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي القائم على جمع وتحليل المعلومات التي تضمنتها أدبيات الدراسات السابقة المتعلقة بتمويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، ورؤية المملكة 2030 ونظام الجامعات الجديد والمواد المتعلقة بتمويل التعليم.

ومن خلال العرض والتحليل لرؤية المملكة 2030 والبرامج التي تتناول تنويع تمويل التعليم والأدبيات السابقة **سوف تجيب الدراسة على السؤال الأول**: ما أبعاد رؤية المملكة 2030م المعززة للتوجه نحو تنويع مصادر تمويل التعليم العالي؟

وضعت رؤية المملكة 2030م لها ثلاثة محاور رئيسية وهي: مجتمع حيوي، اقتصاد مزدهر، وطن طموح، يتفرع من هذه المحاور 96 هدف استراتيجي، يتم تحقيقها عن طريق برامج محددة ومن ضمن هذه البرامج التي وضعت الأطر الاستراتيجية لتنويع مصادر تمويل التعليم برنامج التخصيص الذي يندرج تحت محور اقتصاد مزدهر، والذي يهدف إلى تعزيز دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات وإتاحة الأصول الحكومية أمامه، مما يحسن من جودة الخدمات المقدمة ويسهم في تقليل تكلفتها، كما يحفز من التنوع الاقتصادي وتعزيز التنمية الاقتصادية وزيادة القدرة التنافسية لمواجهة التحديات والمنافسة الإقليمية والدولية علاوة على ذلك يسعى البرنامج إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحسين ميزان المدفوعات. وقد أُطلق برنامج التخصيص في عام 2018، وسعى لتحديد الأصول والخدمات الحكومية القابلة للتخصيص في عدد من القطاعات ومن ضمنها القطاعات التعليمية، وتطوير منظومة وآليات التخصيص، وتحديد أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز جودة وكفاءة الخدمات العامة، ودعم المساهمة في التنمية الاقتصادية (موقع رؤية المملكة 2030، 2021).

وبناء على ما سبق يتضح للباحث أن النظام الجديد للجامعات جاء ليعطي الجامعات الحرية المنضبطة في إعداد برامجها وإدارة وتنمية مواردها المالية بالطريقة التي تراها مناسبة وفتحت المجال أمام الجامعات لتأسيس الشركات أو المشاركة في تأسيسها أو الدخول فيها شريكاً أو مساهما وذلك وفقاً للإجراءات النظامية لتعزيز قدراتها المالية.

ومن خلال القراءة الناقدة والتحليلية للدراسات السابقة التي تم عرضها وما تمخض عن رؤية المملكة 2030 من نظام ولوائح **يمكن الإجابة على السؤال الثاني والذي ينص**: ما واقع الإنفاق على التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية؟

يرى الباحث أن التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية يحظى باهتمام بالغ من قِبل الدولة، لما له من أثر بالغ في رُقيّها وتطورها وتقدمها العلمي، ولما له من دور مهم في تخريج كوادر

بشرية من أجل التنمية، لذلك تخصص له المبالغ الطائلة من الميزانية العامة للدولة، حيث بلغت ميزانية التعليم 220 مليار في عام 2018 و(193 مليار) في عام 2019 و(186) في العام الحالي 2021م، حيث يحتل التعليم الصدارة بين بقية القطاعات ويحتل المرتبة الأولى للإنفاق (وزارة المالية،2021). ويلاحظ أن نمط التمويل الحكومي هو السائد في الانفاق على التعليم بالمملكة العربية السعودية، وهو ما تناولته دراسة الحربي (2015). وأكدته دراسة البابطين (2019) ودراسة (الدهمش،2019). وأن مشاركة القطاع الخاص مازالت ضئيلة جداً.

ولكن مع شدة الإقبال على التعليم العالي وتزايد الأعداد الهائلة من الطلاب على أبواب الجامعات، مما زاد من الضغوط على الدولة في توفير فرصاً متكافئة في حصول من يستحق الوصول للجامعة على نوعية متميزة للتعليم الجامعي، سعت الجامعات لتبني مفهوم الجامعة المنتجة من خلال إنجاز العديد من الأبحاث والدراسات والاستشارات للقطاعين الخاص والعام، وبرامج خدمة المجتمع والتعليم المستمر والتدريب بمقابل مالي. والتوسع في قبول التبرعات والأوقاف لتمويل بعض الأنشطة التعليمية والمراكز البحثية، ويدخل في هذا الإطار ما تقدمه بعض الشركات الكبرى مثل، أرامكو وسابك من تبرعات سنوية، أو تمويل لعدد من الكراسي العلمية. وعلى الرغم من النجاح الجزئي لتجربة الجامعات الحكومية السعودية في إيجاد بدائل غير حكومية لتمويل أنشطتها وبرامجها، وزيادة إيراداتها عن طريق المنح والتبرعات، والأبحاث التطبيقية والدراسات الاستشارية؛ إلا أن هذه الإيرادات تعتبر هامشية وضئيلة جداً مقارنة بما يخصص للجامعات من ميزانية الدولة، حيث تصل نسبة إجمالي هذه الإيرادات حوالي (2%) فقط من ميزانية بعض الجامعات في أحسن الأحوال (الحربي، 2015).

ويلاحظ الباحث مما سبق أن نمط التمويل الحكومي مازال هو السائد في المملكة العربية السعودية ومازالت المصادر الأخرى محدودة ولا تكاد تذكر مقارنته بما يخصص للتعليم العالي من الميزانية العامة للدولة. وأن بدائل تمويل الجامعات السعودية عن طريق المنح والتبرعات، والأبحاث التطبيقية والدراسات مازالت ضعيفة جداً.

إلا أنها برزت نماذج ناجحة في تنويع مصادر الدخل يمكن الاستفادة من تجربتها كجامعة الملك سعود التي تمتلك محفظة استثمارية عقارية وقفية تتجاوز المليار دولار وتسعى للوصول إلى 25 مليار دولار بحلول 2040 (موقع جامعة الملك سعود، 2021).

ويلاحظ أيضاً أن هناك نشاط متزايد للجامعات الأهلية غير الربحية كجامعة سليمان الراجحي التي تعد إحدى مكونات مشروع مدينة سليمان الراجحي الجامعية وإحدى المشاريع التنموية النوعية غير الهادفة للربح والتابعة لمنظومة وقف سليمان الراجحي. وتهدف الجامعة إلى استقطاب الكفاءات الأكاديمية المتميزة محلياً وعالمياً وتوطين خبراتهم في الوطن. ويمكن دعم مثل هذه القطاعات للمساهمة في تمويل التعليم العالي (https://cutt.us/DychQ).

وللإجابة على السؤال الثالث والذي ينص: ماهي المصادر المقترحة لتمويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية في ضوء رؤية المملكة 2030؟

بالنظر إلى واقع تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية فإننا نجد أنه يعتمد بشكل رئيسي على الميزانية العامة للدولة، والتي تعتمد بصوره شبه كلية على النفط كثروة أساسية طبيعية غير دائمة، وهذا سيؤثر حتما بالسلب على استمرارية الانفاق الحكومي على التعليم مما

يتطلب إيجاد بدائل أخرى لتمويله، لذا أدركت المملكة ذلك من خلال رؤيتها ٢٠٣٠ التي تهدف الى تنمية وتنويع الاقتصاد، من خلال فتح المجال لمساهمة القطاع الخاص عن طريق تحرير الأصول المملوكة للدولة، وخصخصة خدمات حكومية محددة (رؤية السعودية ٢٠٣٠) من ضمنها قطاع التعليم. (الدمخ، العتيبي، والبارقي،2019).

وأخيراً تمخض عن رؤية المملكة نظام جديد للجامعات السعودية، وكانت أبرز ملامح هذا النظام: تحقيق الاستقلالية المنضبطة للجامعات في بناء لوائحها الأكاديمية والمالية والإدارية وفق الأنظمة العامة للدولة، ويمكن الجامعات من إقرار تخصصاتها وبرامجها وفق الاحتياجات التنموية وفرص العمل في المنطقة التي تخدمها، وتخفيض الكلفة التشغيلية للجامعات ودفعها لإيجاد مصادر تمويل جديدة كبرامج الأوقاف والسماح للجامعات بتأسيس الشركات الاستثمارية لتنمية مواردها المالية. (الصالح،2021).

وعليه يرى الباحث أنه يمكن اقتراح مجموعة من مصادر التمويل بناء على توجهات رؤية المملكة 2030 وما جاءت به من لوائح وأنظمة للتعليم العالي، وهذه المصادر معمول بها عالمياً وعربياً، حيث تلجأ إليها الجامعات لتنمية مواردها وديمومتها من أجل تحقيق أهدافها، ولذلك بات من الضروري على الجامعات السعودية أن تعمل جاهدة على تنوع مصادرها التمويلية اللازمة لتحقيق أهدافها بطَرق كل السبل الممكنة بالإضافة إلى الاستغلال الأمثل للموارد التي تقدمها الدولة ومن هذه المصادر ما يلي:

أولاً: تعيين كوادر وطنية مؤهلة وعلى درجة عالية من الاحترافية لإدارة الموارد المالية، حيث أشارت دراسة (الحربي،2015). أن القيادة المناسبة للموارد المالية تسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي للجامعات، وتقلل من معدلات الهدر.

ثانياً: على الجامعات السعودية الحكومية التدرج بفرض رسوم دراسية لكي يتعود الطلاب وأولياء الأمور على المشاركة بتحمل جزء من كلفة التعليم في كل مراحل التعليم العالي، وهذا السياسة سائدة عالمياً (الجابري، 2006). حيث أن كثير من أولياء الأمور لديهم المقدرة المالية على تحمل نفقات تعليم أبناءهم.

ثالثاً: على الجامعات السعودية الحكومية تنمية الأوقاف الجامعية والاستفادة من النماذج العالمية والوطنية الرائدة في مجال الأوقاف الجامعية كجامعة هارفارد بالولايات المتحدة التي بلغت أوقافها (36) مليار دولار في العام 2008م، ونموذج أوقاف جامعة الملك سعود التي تم اختيارها مؤخراً لتكون نموذج للأوقاف على المستوى الوطني والخليجي.

رابعاً: على الجامعات السعودية الحكومية تحويل المكافآت الطلابية إلى بنك يتم الاستثمار فيها لتعزيز تمويل الجامعة والصرف منها لطلاب المستحقين حسب الحاجة حتى نضمن تكافؤ الفرص بين الطلاب.

خامساً: استقطاب الطلاب المقيمين بالمملكة وإتاحة المجال أماهم للدراسة بالجامعات السعودية بمقابل مالي حيث يوجد بالمملكة عشرة مليون مقيم وأغلب أبنائهم يذهب للخارج للدراسات الجامعية.

سادساً: على وزارة التعليم تشجيع القطاع الخاص للمشاركة في إنشاء جامعات وكليات غير ربحية ذات تخصصات حديثة ويتطلبها سوق العمل على غرار كليات سليمان الراجحي وجامعة عفت.

سابعاً: فتح وإقرار برامج تعليمية تتناسب وسوق العمل المحلي والدولي بمقابل مالي.

ثامناً: القيام بخصخصة بعض القطاعات داخل الجامعات وخصوصاً الخدمية وتسليمها إلى شركات القطاع الخاص بحيث تترك إلى تنافس تلك الشركات في تنفيذها مقابل كلفة مالية تدفع لها.

تاسعاً: تحويل بعض قطاعات الجامعة قطاعات منتجة لتقديم الاستشارات العلمية والفنية للجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص وعمل الدراسات مقابل عوائد مالية.

عاشراً: تأسيس صندوق ذات لوائح وإجراءات واضحة لاستقبال وإدارة الهبات والتبرعات.

الحادي عشر: فتح برامج التعليم الموازي للطلاب الذين لم يتم قبولهم بالبرامج العامة والذي يعد من القطاعات الواعدة حيث هناك تجارب ناجحة في كثير من دول العالم العربي.

الثاني عشر: الاستغلال الأمثل لقطاعات الجامعة من معامل وصالات رياضية وملاعب وغيرها واتاحتها للجهات بمقابل مالي.

مقترحات الدراسة:

- على الجامعات السعودية القيام بدراسة شاملة للهياكل واللوائح وسياسات اختيار الكوادر الوظيفية.
- على الجامعات السعودية القيام بدراسة تقييمية لبرامجها الحالية وتوفير برامج تعليمية حديثة ذات جودة عالية تتناسب مع سوق العمل.
- على الجامعات السعودية إجراء دراسة معمقة لاستقطاب طلاب دوليين من داخل وخارج المملكة بمقابل مالي.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

آل دربة، عبدالله بن علي؛ الجبري، يحيى عبدالله (2020). بدائل تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية في ضوء بعض التجارب العالمية. مجلة شباب الباحثين في العلوم التربية، (5)،جامعة سوهاج، كلية التربية:1791-1810.

البابطين، أماني أحمد عبد العزيز (2019). تنويع مصادر نظام تمويل التعليم بالمملكة العربية السعودية لمواكبة رؤية 2030 في ضوء التجربة الأمريكية. المجلة التربوية الدولية المتخصصة 8، (9)، 55-69.

الجابري، نياف بن رشيد (2006). مشاركة الكلفة في التعليم والإفادة منها في تمويل التعليم السعودي. مجلة المعرفة136، وزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية،122-137.

الحربي، محمد بن محمد أحمد (2015). بدائل مقترحة لتمويل التعليم في الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية "جامعة الملك سعود أنموذجا". مجلة كلية التربية جامعة بنها26، (103)، 141-172.

الدمخ، أمينة حمد؛ العتيبي، سامية تراحيب؛ البارقي، مصلحة حسين (2019). تصور مقترح لتطوير نظام تمويل التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠. دراسات عربية في التربية وعلم النفس (ASEP)، (110): 23-42.

الدهمش، خالد بن محمد (2019). تصور مقترح لتطوير تمويل التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030.مجلة آفاق جديدة في تعليم الكبار، (26)، جامعة عين شمس، مركز تعليم الكبار، 51-94.

الصالح، محمد عبد العزيز (2021). ورشة بعنوان: مشروع نظام الجامعات.

الغامدي، منال أحمد (2020). تنويع مصادر تمويل التعليم العالي بجامعة أم القرى في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية،29، (1)، غزة: 703-729.

الفراج، لولوة صالح (2020). تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية التحديات والحلول. مجلة العلوم التربوية والإنسانية، جامعة شقراء، كلية التربية بالمزاحمية: 30-44.

المالكي، عبدالله بن محمد بن صالح (2013). بدائل تمويل التعليم العالي الحكومي في المملكة العربية السعودية. المجلة السعودية للتعليم العالي، (10)، 113-147.

المنقاش، سارة عبدالله؛ والمنقاش، غادة سالم (2018). تنويع مصادر التمويل في جامعة الملك سعود في ضوء جامعة أكسفورد. مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، (22)،184-210.

هيئة الخبراء بمجلس الوزراء (2021). نظام الجامعات، (https://cutt.us/oAPxo).

وزارة المالية، (2021). الميزانية العامة للدولة. الميزانية العامة لعام 2021. الرياض.

ثانيا: المراجع العربية باللغة الانجليزية:

Al Darba, Abdullah bin Ali; Al-Jabri, Yahya Abdullah (2020). Funding alternatives for university education in the Kingdom of Saudi Arabia in light of some international experiences. Journal of Young Researchers in Educational Sciences, (5), Sohag University, College of Education: 1791-1810.

Al-Babtain, Amani Ahmed Abdel Aziz (2019). Diversifying the sources of education financing system in the Kingdom of Saudi Arabia to keep pace with Vision 2030 in light of the American experience. Specialized International Educational Journal 8, (9), 55-69.

Al-Jabri, Nyaf bin Rashid (2006). Sharing costs in education and benefiting from it in financing Saudi education. Knowledge Journal, 136, Ministry of Education, Kingdom of Saudi Arabia, 122-137.

Al-Harbi, Muhammad bin Muhammad Ahmad (2015). Suggested alternatives to financing education in public universities in the Kingdom of Saudi Arabia "King Saud University as a model". Journal of the Faculty of Education, Benha University, 26, (103), 141-172.

Damkh, Amina Hamad; Al-Otaibi, Samia Taraheb; Al-Barqi, Mosleh Hussain (2019). A proposed vision for developing the education financing system in the Kingdom of Saudi Arabia in the light of Vision 2030. Arab Studies in Education and Psychology (ASEP), (110): 23-42.

Al-Dahmash, Khalid bin Muhammad (2019). A proposed conception for the development of financing university education in the Kingdom of Saudi Arabia in the light of 2030 vision. New Horizons in Adult Education magazine, (26), Ain Shams University, Adult Education Center, 51-94.

Al-Saleh, Muhammad Abdul-Aziz (2021). Workshop entitled: The University System Project.

Al-Ghamdi, Manal Ahmed (2020). Diversification of higher education funding sources at Umm Al-Qura University in light of the university's productive philosophy. Journal of the Islamic University of Educational and Psychological Studies, 29, (1), Gaza: 703-729.

Al-Faraj, Lulwa Saleh (2020). Financing higher education in the Kingdom of Saudi Arabia: challenges and solutions. Journal of Educational and Human Sciences, Shaqra University, College of Education in Muzahimiyah: 30-

Al-Maliki, Abdullah bin Muhammad bin Saleh (2013). Funding alternatives to public higher education in the Kingdom of Saudi Arabia. The Saudi Journal of Higher Education, (10), 113-147.

Al-Minqash, Sarah Abdullah; Al-Minqash, Ghada Salem (2018). Diversification of funding sources at King Saud University in the light of Oxford University. Journal of Arts, Literature, Humanities and Sociology, (22), 184-210.

Cabinet of Experts Committee (2021). Universities System, (https://cutt.us/oAPxo).

Ministry of Finance, (2021). The state's general budget. General budget for the year 2021. Riyadh.

ثالثا: المراجع الأجنبية:

Jana Erina and Ingars Erins (2014). Assessment of Higher Education Financing Models in the CEE Countries. Global Conference on Contemporary Issues in Education, GLOBE-EDU 2014, 12-14 July 2014, Las Vegas, USA.

Alper Goksu a* Gonca Gungor Goksub (2015). A Comparative Analysis of Higher Education Financing in Different Countries. Procedia Economics and Finance 26 (2015) 1152 – 1158. Available online at www.sciencedirect.com.

Verstegen, D. A. (2011) Public education finance systems in the United States and funding policies for populations with special educational needs. Education Policy Analysis Archives, 19 (21) .

Retrieved [date], from http://epaa.asu.edu/ojs/article/view/769

رابعا: المواقع الالكترونية:

https://cutt.us/Fsahb

تم الرجوع له في 20/ 8/1442هـ الساعة 11م.

.https://cutt.us/DychQ

تم الرجوع له في 28/ 8/1442هـ الساعة 2 ص.

https://www.vision2030.gov.sa/ar/،

رؤية المملكة 2030 (2021). تم الرجوع له بتاريخ: 1443/1/9هـ

https://news.ksu.edu.sa/ar/node/88710 (2021)

تم الرجوع له بتاريخ: 1443/1/9هـ ، جامعة الملك سعود